في الوقت لانه من جنس البول سـ ينقض لانه حدث آخر **فصل** في التيمم
من منية الفقهاء بدير فروج يضره الماء دون سابراعضائه غرا اذا غسل
وجهه يصل الماء الى يديه فيضره لان يتيمم اذا لم يجد من يغسل وجهه ح له التيمم
مطلقا سـ فرمعه ماء زايد عن سترته لكنه يحتاج اليه لطبخ التمر اج ان كان موضع
حين يكفيه الماء لم يتيمم والا تيمم حضر جنازة لو توضأ وصلى بتكبيرتين ولو
تيمم يدرك جميع التكبيرات فانه توضأ وصلى تيمم لجنب لصلوة الجنازة جاز يصلي
بالتيمم فراى رجلا معه ماء قائم صلوته ثم سئله فاعطاه لا يعيد لان القدرة
بالاباحة لا بالرؤية قال رضه وذكر في جامع الكرخي بعيد فذاك في الماء
الكثير والتيمم بالتيمم ليس بقربة المريض لو وجد من يوضئه بغير اجره لا يتيمم في قولهم
وان طلب اجرة يتيمم وقالا ان رضي باجرة مثله لم يتيمم والا تيمم تيمم في كلة يخوف
البرد او المطر او وحل شديد ان خاف فوت الوقت جاز ولو كان في سطح بلا
وفي بيت ماء لكنه يخاف في الظلمة ان دخل البيت لا يتيمم اذا لم يخف فوت
الوقت قال وفيه اشارة الى انه اذا خاف فوت الوقت يتيمم ولو كان عنده
ماء انه يخاف عليها ان ذهب الى الماء يتيمم لو سارية ارض الغير يصل الى الماء
قبل خروج الوقت لا يجوز سيره فيها ان كانت مزروعة والا فيجوز ان لم يكن
فيه ضرر من منية الفقهاء ثلثة نفر في السفر احدهم جنب والآخر امراة طهرت
من حيض والآخر ميت ومعهم مقدار ما يكفي لغسل واحد منهم ان كان الماء لاحدهم
فهو احق به وان كان الماء لهم فلا ينبغي لواحد منهم ان يغتسل لان الميت فيه نصيب
وينبغي ان يصرفا نصيبها الى الميت ويتيمما وان كان الماء مباحا فالجنب احق به
لان غسله فريضة وكذا ان كان الماء للمراة وتيمم الميت لا غسله سنة وان اجنب الكافر
ولم يغتسل حتى اسلم قيل لا يلزمه الغسل لان الكفار غير مخاطبين بالشرايع والاصح
انه يلزمه لان بقاء صفة الجنابة بعد الاسلام كبقاء صفة الحدث واذا اسلمت
المراة الحايض ثم طهرت عليها الاغتسال لانها مسلمة حال وجوب الاغتسال ولو
طهرت ثم اسلمت لا يلزمها ووجه الفرق على قول البعض ان الجنابة مستدامة فيخاطب
لدوامها حكم الابتداء اما الخروج عن الحيض غير مستدام فافترقا من النجس **فصل**

في ازالة النجاسة المراة اذا اختضبت بحناء نجس فغسلت ذكر الموضع ثلث
بماء طاهر يطهر لانها اتت بما في وسعها وينبغي ان لا يكون طاهرا ما دام يخرج
منه الماء الملون بلون الحناء وذكر في المحيط في هذه المسئلة وفي الثوب
اذا صبغ بصبغ نجس غسلت يدها وغسل الثوب الى يصفو ويسيل منه ماء ابيض ثم غسل بعد ذلك ثلثا يحكم طهارة يدها وطهارة الثوب بالاجماع اذا
غمس الرجل يده في سمن نجس ثم عصرها في الماء الجاري بغير حوض والدهن
باق على يده طهرت يده من قاضي خان الثوب النجس اذا غسل ثلثا وعصر مرة
لا يطهر الا في رواية عن ابي يوسف وان غسل ثلثا وعصر في كل مرة ثم قطر
منه قطرة فاصابت شيئا لان عصره في المرة الثالثة وبالغ فيه بحيث لو عصر
لا يسيل منه الماء فاكل طاهر والا فما تقاطر منه نجس واذا اصاب شيئا
افسده واذا غسل الثوب ثلثا وعصر في كل مرة وفوته اكثر من ذلك ولم يبالغ صيرته
الثوب لا يجوز وبعض مشايخنا قالوا على قول ابي يوسف اذا كانت النجاسة رطبة
لا يشترط العصر واذا كانت يابسة يشترط من محيط وفي التقريد عن ابي يوسف
لو صبت الماء على ازار نجس طهر وان لم يعصره وكذا الجنب لو ائتزر فاغتسل ثم
صبت الماء على الازار طهر وان لم يعصره وفي شرح الحلواني وكذا لو كان في ازاره
او بدنه نجاسة واستكثر فصب الماء عليه طهر وان لم يعصره ولم يدلكه وفي صلوة
الجلابي وكذا لو اصاب داخل خف البطن نجاسة فملاء الماء فيه ثلث مرات والقى
طرو البساط النجس لو طرح في البئر نجس على الماء من ساعته قال في رواية
اخرى اذا صبت الماء على الازار وانتهى الماء بكثه فوق الازار فهو احسن واحوط
وان لم يفعل فهو جايز ويحيط ثم الغسل بطريقين بورود الماء على العين النجس
بان يصب الماء على العين النجس ويغسل وبه يطهر بالاجماع وبورود النجس
على الماء بان يجعل الماء في طست ويلقى فيه الثوب النجس وفيه خلاف والمسئلة
في الجامع وصورتها اذا غسل الثوب في اجانة ماء وعصر ثم غسل في اجانة
اخرى وعصر فقد طهر الثوب والماء كما كان بحسبه وذكر بعد هذا في الجامع اذا غسل
العضو النجس في ثلث اجانات فقد طهر عند ابي حنيفه ومحمد رض وعند ابي يوسف

Copyright © King Saud University